

مصرف العطاء الاسلامي للاستثمار والتمويل

سياسة واجراءات
العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة

المقدمة

تمثل سياسة واجراءات العناصر البيئية والاجتماعية جزءا من المسؤولية المؤسسية الهادفة الى تعزيز الاستدامة وتقليل الآثار السلبية للأنشطة المؤسسية على البيئة والمجتمع .

وتحدد هذه السياسة اطارا شاملا لتوجيه العمليات والقرارات لضمان الامتثال للتشريعات وحماية الحقوق البيئية والاجتماعية .

الاستدامة البيئية هي مفهوم يهدف الى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة من خلال ادارة هذه الموارد بشكل يضمن استمراريتها للأجيال القادمة وتعني اتخاذ خطوات تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة وتضمن بقاء الموارد البيئية سليمة ومتاحة لفترات طويلة وتشمل الاستدامة البيئية تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية وبين المحافظة على صحة النظام البيئي .

المصرف مدرك ان حماية البيئة والمشاركة الاجتماعية والحوكمة تؤثر على الاداء الاستثماري وتعرضه لمخاطر الاستثمار المحتملة ، ويعتقد المصرف انه من المهم زج عوامل الحماية البيئية الاجتماعية والحوكمة ضمن انشطته وعملياته الاستثمارية .

وبما ان المصرف مؤسسة مالية متنوعة تقدم مجموعة من الخدمات فان تنفيذ اعتبارات حماية البيئة فيه يختلف بحسب تقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية من مصرف لآخر فقد تم اعتماد المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار وادارة الاصول وادارة الشمول المالي وتغطية الاكتتاب وادارة المخاطر بسبب التأثير الكبير لعوامل الحماية البيئية والاجتماعية والحوكمة على أنشطة هذه الادارات .

المحتويات

1. سياسة واجراءات العناصر البيئية والاجتماعية
2. الاطار العام للأنشطة البيئية والاجتماعية
3. الالية المعتمدة بمعالجة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية
4. المخاطر البيئية والاجتماعية
5. دور المرأة
6. احترام حقوق الانسان

مكونات سياسة واجراءات العناصر البيئية والاجتماعية :

أولا . سياسة العناصر البيئية والاجتماعية

1. الاهداف

أ. حماية الموارد الطبيعية

من خلال ضمان الاستخدام الرشيد للمياه والطاقة والتربة والموارد الحيوانية والنباتية ، وتهدف هذه الجهود الى تقليل استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة لضمان بقائها للأجيال القادمة .

ب. التقليل من التلوث

السعي للحد من الانبعاثات الغازية والملوثات الكيميائية والنفايات الصلبة باستخدام تقنيات تقلل من التلوث مثل الطاقة النظيفة وانظمة اعادة التدوير .

ت. الحفاظ على التنوع البيولوجي

حماية الحياة البرية والانظمة البيئية والحفاظ على الانواع المهددة بالانقراض، وزيادة الوعي بين الموظفين واصحاب المصلحة ودمج مبادئ التنمية المستدامة في كافة الانشطة المؤسسية مما يسهم في استقرار النظم البيئية .

ث. الامتثال للقوانين والمعايير البيئية

الالتزام بجميع القوانين واللوائح الوطنية والدولية وتبني معايير بيئية رائدة لتحقيق أفضل الممارسات .

ج. الطاقة المتجددة

التوجه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية لتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري الذي يسبب تلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الارض .

ح. الزراعة المستدامة

تطبيق ممارسات زراعية تحافظ على صحة التربة وتزيد من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مثل تقنيات الري الذكي واستخدام الاسمدة العضوية .

خ. ادارة النفايات

تعزيز اعادة التدوير وتقليل النفايات من خلال تبني اساليب الانتاج والاستهلاك المستدام بعدف الحد من التلوث وتقليل العبء البيئي .

2. المبادئ الأساسية

أ. الوقاية

باتخاذ التدابير الاستباقية لتجنب الضرر البيئي بدلا من محاولة اصلاحه لاحقا واحترام الحقوق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية وضمان توزيع عادل للمنافع وتقليل الاضرار الاجتماعية.

ب. المسؤولية المشتركة

تعزيز التعاون بين جميع الاطراف ذات الصلة واشراك المجتمعات المحلية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم .

ت. الشفافية والمساءلة

تقديم تقارير دورية عن الاداء البيئي وضمان الشفافية والمساءلة في جميع الانشطة ذات التأثير البيئي في التعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية .

ث. التكامل

دمج القضايا البيئية والاجتماعية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات .

ج. التنمية المستدامة

السعي لتحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وضمان استمرارية الموارد الطبيعية وحماية حقوق المجتمعات.

ح. التكيف والمرونة

القدرة على التكيف مع التحديات البيئية المستجدة وتبني تقنيات وممارسات جديدة تقلل من التأثير البيئي .

ثانيا. اجراءات العناصر البيئية والاجتماعية

1. تقييم الاثر البيئي والاجتماعي (ESIA)

وهو عملية تحليلية تهدف الى تحديد وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لمشروع مقترح وضمان اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية وزيادة الفوائد الايجابية .

أ. التخطيط

- اجراء دراسات تقييم الاثر قبل بدء اي مشروع .
- تحديد التأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع .

ب. المعالجة

- وضع خطط لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المكتشفة .
- تطبيق تدابير تخفيف الآثار السلبية مثل الحد من التلوث او تعويض المجتمعات المتأثرة .

ت. المراجعة

- مراجعة دورية لتقييم الاداء وضمان الامثال .

2. ادارة الموارد الطبيعية

- تقليل استهلاك المياه والطاقة من خلال تطبيق تقنيات صديقة للبيئة
- اعتماد ممارسات اعادة التدوير وادارة النفايات بكفاءة .
- تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الكربونية.

3. الحماية الاجتماعية

أ. العدالة الاجتماعية

- ضمان التوزيع العادل للمنافع والتقليل من التأثيرات السلبية للمشاريع على الفئات الضعيفة .

ب. حقوق العمال

- توفير بيئة عمل آمنة وصحية .
- منع التمييز وضمان المساواة في الاجور والفرص .

ت. المجتمعات المحلية

- اشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التي تؤثر على حياتهم .
- تقديم تعويضات عادلة ودعم البرامج التنموية المحلية .

4. التدريب والتوعية

- تقديم برامج تدريبية للموظفين والشركاء حول افضل الممارسات البيئية والاجتماعية.
- توعية المجتمعات المحلية بأهمية الحفاظ على البيئة والاستفادة من الموارد بشكل مستدام .

5. ادارة الشكاوى والنزاعات

- انشاء آليات شفافة لتلقي شكاوى اصحاب المصلحة حول القضايا البيئية والاجتماعية .
- معالجة النزاعات بطريقة عادلة ومنصفة .

ثالثا . فوائد تطبيق سياسة واجراءات العناصر البيئية والاجتماعية

1. تحقيق الاستدامة : حماية الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها .
2. تحسين السمعة المؤسسية ككيان مسؤول اجتماعيا وبيئيا .
3. تعزيز العلاقة مع اصحاب المصلحة ببناء الثقة مع المجتمعات المحلية والعملاء والمستثمرين.
4. تقليل المخاطر والحد من المخاطر القانونية والمجتمعية المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية .
5. الامتثال التشريعي وضمان الامتثال للمعايير القانونية والتشريعات الدولية .

رابعا . الاطار القانوني والتنظيمي للسياسة

1. القوانين والتشريعات الوطنية

- أ. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون المصارف الاسلامية رقم 43 لسنة 2015 .
- ب. القوانين البيئية المحلية مثل قوانين (حماية البيئة) ومكافحة التلوث وادارة المخلفات) والالتزام بمعايير جودة الهواء والماء والتربة .
- ت. القوانين الخاصة بالتنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية ، حماية المواطن الطبيعية والحياة البرية ومنع الصيد او استغلال الانواع المهددة بالانقراض .
- ث. قوانين الصحة والسلامة البيئية (التأكد من ان الانشطة الصناعية والزراعية والبشرية لا تؤثر على صحة الانسان) .

2. المعاهدات والاتفاقيات الدولية

- أ. اتفاقية باريس للمناخ (2015) تقليل انبعاثات الكربون والحد من الاحتباس الحراري .

ب. اتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي ، الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام.

ت. اتفاقية بازل (1989) ، التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود .

ث. اتفاقية كيرتو وبروتوكولاتها ، وضع حدود للانبعاثات الغازية وتنظيم تجارة الكربون.

3. اللوائح التنظيمية المؤسسية

أ. سياسات بيئية للمؤسسات ، وضع معايير داخلية لإدارة المخاطر البيئية وتخصيص مسؤوليات واضحة لضمان الامتثال البيئي .

ب. اجراءات تقييم الاثر البيئي (EIA) ، الزام الشركات بإجراء دراسات لتقييم تأثير مشاريعها على البيئة قبل التنفيذ .

4. المعايير البيئية

أ. معايير الجودة ، الالتزام بمستويات محددة لجودة المياه ، الهواء والتربة .

ب. معايير الانبعاثات الحد من انبعاثات الغازات السامة والملوثات الناتجة عن الانشطة الصناعية والزراعية .

5. الحوكمة والمسائلة

أ. الجهات الرقابية ، تحديد الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين مثل وزارة البيئة وهيئات حماية الطبيعة .

ب. التفتيش البيئي وتنفيذ برامج تفتيش دورية للتأكد من الامتثال .

ت. فرض العقوبات وتطبيق غرامات او إيقاف الانشطة التي لا تتوافق مع اللوائح البيئية.

6. التوجيهات الارشادية من المنظمات الدولية وارشادات البنك الدولي والمعايير البيئية وتعليمات البنك المركزي العراقي .

7. المشاركة المجتمعية والقانونية

أ. الحق في الوصول الى المعلومات البيئية بتمكين الجمهور من الاطلاع على البيانات المتعلقة بالبيئة والمشروعات المؤثرة عليها .

ب. آليات الشكوى والمسائلة بتوفير منصات قانونية لتقديم الشكاوى بشأن الاضرار البيئية.

خامسا . اهداف تقييم الاثر البيئي والاجتماعي

- أ.** حماية البيئة والمجتمع من خلال تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية مما يحمي صحة الانسان من الامراض المرتبطة بالتلوث البيئي .
- ب.** تحسين جودة الحياة يساعد الحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة على توفير جودة حياة أفضل للإنسان والمجتمعات المحلية.
- ت.** مواجهة التغير المناخي بتقليل انبعاثات الكربون ويمكن تقليل الاحتباس الحراري والحد من تأثيراته على المناخ والطقس .
- ث.** الحفاظ على الاقتصاد يساهم الاعتماد على الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة واعدة التدوير في تقليل التكاليف وتحقيق فوائد اقتصادية طويلة الامد .

سادسا . مراحل تقييم الاثر البيئي والاجتماعي

- أ.** التحضير وتحديد النطاق ، تحديد حدود الدراسة ونطاق الآثار المحتملة واشراك اصحاب المصلحة لتحديد القضايا الرئيسية .
- ب.** جمع البيانات الاساسية عن البيئة والمجتمع وتحليلها وتوقع آثارها المحتملة .
- ت.** تقييم الآثار وتحديد الآثار المحتملة كتلوث الهواء ، فقدان المواطن الطبيعية ، التغيرات الاجتماعية وتصنيفها الى اثار قصيرة او طويلة الاجل مؤقتة أو دائمية ، مباشرة أو غير مباشرة .
- ث.** اعداد خطة ادارة بيئية واجتماعية ووضع خطة للتخفيف من الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية وتحديد التدابير الوقائية والرقابية كإدارة النفايات واستعادة الانظمة البيئية المتضررة.
- ج.** التشاور مع الاطراف المعنية وضمان مشاركة المجتمعات المحلية والجهات ذات الصلة في العملية وتقديم المعلومات بشفافية والاستماع الى المخاوف والتوصيات .
- ح.** اعداد التقرير النهائي بتوثيق جميع النتائج والخطط وتقديم التقرير للحصول على الموافقة .
- خ.** المتابعة والرصد ومراقبة تنفيذ التدابير المتفق عليها واعداد تقارير دورية لتقييم الاداء وضمان الامثال .

سابعا . المكونات الاساسية لتقييم الاثر البيئي والاجتماعي

- أ.** التأثيرات البيئية ، تلوث الهواء والماء وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الوارد الطبيعية .

- ب.** التأثيرات الاجتماعية والتغيرات السكانية وتأثيرات الصحة العامة والآثار الاقتصادية كفرص العمل وفقدان سبل العيش .
- ت.** التأثيرات الثقافية على التراث الثقافي والمواقع الاثرية .
- ث.** التأثيرات التراكمية

ثامنا. فوائد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

- أ.** تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات .
- ب.** تعزيز التزام المصرف بالمسؤولية البيئية والاجتماعية .
- ت.** تحسين العلاقات مع المجتمعات المحاية والجهات المانحة .
- ث.** ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة .

تاسعا. دور الافراد والمؤسسات في تعزيز الاستدامة البيئية

- أ. دور الافراد :**
يمكن للأفراد دعم الاستدامة البيئية عبر تقليل استهلاك المياه والكهرباء واعادة التدوير والتقليل من استخدام البلاستيك والتوعية بأهمية البيئة .

- ب. دور المؤسسات:**
تتحمل الشركات والمؤسسات دورا كبيرا في الاستدامة البيئية عبر تطبيق ممارسات انتاج مستدامة واستخدام تقنيات نظيفة ودعم المشاريع البيئية .

عاشرا . الاطار العام للأنشطة البيئية والاجتماعية
يهدف الاطار الى وضع اسس ومبادئ شاملة توجه تنفيذ الانشطة التي تؤدي إلى تأثير إيجابي على المجتمع وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في السياسات والممارسات المؤسسية ويتطلب الإطار العام لأنشطة البيئة الاجتماعية اتباع نهج استراتيجي طويل المدى لضمان أن المصرف يساهم بفعالية في رفاه المجتمع المحيط به.

1. أهداف الاطار العام للأنشطة البيئية والاجتماعية

- أ. تعزيز التنمية المستدامة**
 - تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية والمساواة الاجتماعية .

ب. التقليل من الآثار السلبية

- الحد من التأثيرات الضارة على البيئة والمجتمعات نتيجة للأنشطة المؤسسية

ت. الامتثال للأنظمة والمعايير الدولية

- الالتزام بالقوانين الوطنية والمعايير العالمية المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية .

ث. التوعية والتثقيف:

- إجراء برامج تدريبية وورش عمل تستهدف زيادة الوعي حول أهمية البيئة الاجتماعية وأثرها على تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي. تهدف هذه البرامج إلى تثقيف الموظفين حول دورهم في تعزيز البيئة الاجتماعية، ويُعتبر هذا الجانب جوهرياً لخلق ثقافة مؤسسية إيجابية.

ج. الشراكات المجتمعية:

- يحرص المصرف على بناء علاقات تعاون متينة مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذه الشراكات تساعد في تنفيذ برامج تحقق فوائد اجتماعية وتساهم في تطوير المشاريع المجتمعية، حيث يمكن للمؤسسة تقديم دعم لوجستي أو مالي لمشاريع تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للمجتمع المحيط وشارك المجتمعات المحلية تصميم وتنفيذ الأنشطة التي تؤثر على حياتهم .

ح. المسؤولية المجتمعية:

- تطوير برامج المسؤولية المجتمعية يعزز من صورة المؤسسة ويزيد من ولاء العملاء والمجتمع يمكن تصميم برامج خاصة لدعم التعليم، الصحة، والمشاريع البيئية. من أمثلة ذلك توفير منح دراسية للطلاب، المشاركة في حملات نظافة، أو دعم مشاريع إعادة التشجير.

خ. التقارير السنوية:

- إعداد تقارير سنوية توضح فيها المؤسسة تفاصيل أنشطتها وتأثيرها الاجتماعي يُعد أمراً أساسياً لتعزيز الشفافية والمسؤولية. يجب أن تتضمن هذه التقارير معلومات حول تأثير المؤسسة على المجتمع، بما في ذلك تحسينات في البنية التحتية، دعم المشاريع الاجتماعية، وأي تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة للمجتمعات المستفيدة.

- د. دعم الابتكار الأخضر**
• تشجيع اعتماد حلول وتقنيات صديقة للبيئة.

2. المبادئ الأساسية للإطار العام

- أ. التكامل :** دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم .
ب. الشفافية : الاعلان عن الأنشطة وأهدافها وآثارها بشكل واضح لأصحاب المصلحة .
ت. العدالة الاجتماعية: ضمان توزيع عادل للفرص والموارد وتجنب التمييز أو التهميش.
ث. إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة : استخدام الموارد بطريقة مستدامة تقلل من الهدر وضمن استمراريتها.
ج. المسائلة : الالتزام بتحمل المسؤولية عن النتائج البيئية والاجتماعية للأنشطة المؤسسية.

3. مكونات الإطار العام

أ. التخطيط

- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من خلال دراسة التأثيرات المحتملة للأنشطة على البيئة والمجتمع قبل البدء .
- تحديد الأولويات التركيز على القضايا ذات الأهمية البيئية والاجتماعية الكبرى .

ب. التنفيذ

- إجراءات الحماية البيئية : تنفيذ ممارسات تضمن تقليل الانبعاثات وحماية التنوع البيولوجي وإدارة المخلفات .
- المبادرات الاجتماعية : دعم الصحة والتعليم وتمكين الفئات المهمشة وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي .

ت. التقييم والمتابعة

- الرصد المستمر : قياس أداء الأنشطة البيئية والاجتماعية وضمان توافقها مع الأهداف المحددة .
- التقارير الدورية : إصدار تقارير دورية توضح نتائج الأنشطة وآثارها .

4. أهمية الاطار العام للأنشطة البيئية والاجتماعية

- أ. تحسين السمعة المؤسسية : يعزز صورة المصرف ككيان مسؤول يدعم الاستدامة .
- ب. تقليل المخاطر : يساهم في تجنب الازمات البيئية والاجتماعية المحتملة .
- ت. زيادة الفاعلية : تحسين ادارة الموارد مما يؤدي الى تقليل التكاليف وتعزيز الانتاجية.
- ث. تحقيق الاهداف الوطنية والعالمية: المساهمة في تنفيذ خطط التنمية الوطنية المستدامة واهداف الامم المتحدة.

احدى عشر. الآلية المعتمدة لمعالجة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية

تعتمد معالجة قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية على اطار عمل يضمن التعامل الفعال والشامل مع التحديات والمخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع وذلك لتعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية المتوازنة وتشمل هذه الآلية مجموعة من الخطوات والممارسات المترابطة التي تهدف الى تحقيق اهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية .

1. تحديد القضايا والمخاطر البيئية والاجتماعية

- اجراء تقييم شامل لتحديد التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه المصرف .
- مراجعة السياسات والتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة .
- دراسات تقييم الاثر البيئي والاجتماعي
- جلسات استماع مع المجتمعات المحلية واصحاب المصلحة .

2. وضع السياسات والخطط الاستراتيجية

- أ. اعداد سياسات واضحة تتماشى مع الاهداف المؤسسية وافضل الممارسات .
- ب. ضمان دمج الابعاد البيئية والاجتماعية في الخطط الاستراتيجية
- ت. تحديد الأولويات والتركيز على القضايا الأكثر تأثيراً على الاستدامة المؤسسية والمجتمعية.

3. انشاء أنظمة الحوكمة والاشراف

- أ. تشكيل لجان الحوكمة البيئية والاجتماعية او فرق عمل مختصة بإدارة القضايا البيئية والاجتماعية .
- ب. تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لكل مستوى اداري .

ت. مؤشرات الاداء الرئيسية بوضع معايير لقياس مدى تحقيق الاهداف البيئية والاجتماعية وتتبع التقدم الحاصل وتحسين الاداء بناءً على النتائج .

4. التنفيذ الفعال للسياسات والمبادرات

- أ.** برامج ومشاريع محددة تهدف الى تحسين الاداء البيئي والاجتماعي مثل (تقليل الانبعاثات الكربونية) و (تمكين المجتمعات من خلال التدريب وفرص العمل) .
- ب.** اشراك اصحاب المصلحة والتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات التنظيمية .

5. الرصد والتقييم المستمر

- أ.** متابعة الاداء وجمع البيانات وتحليلها لتقييم مدى فاعلية المبادرات .
- ب.** اعداد تقارير دورية شفافة تعكس الاداء البيئي والاجتماعي وتوضح التحسينات والتحديات .
- ت.** نشر هذه التقارير وفقا للمعايير الدولية مثل تقارير الاستدامة .

6. معالجة الشكاوى والنزاعات

- أ.** انشاء آلية لتلقي الشكاوى او انشاء نظام لاستقبال الشكاوى او الملاحظات من الموظفين والمجتمعات المحلية .
- ب.** ضمان حل النزاعات بطريقة شفافة وعادلة .
- ت.** وسائل المعالجة بتشكيل لجان خاصة لمراجعة الشكاوى والنزاعات ووضع حلول توافقية توازن بين المصالح المؤسسية والمجتمعية .

7. التحسين المستمر والعلم المؤسسي

- أ.** تحليل الاخطاء والنجاحات لتحسين العمليات المستقبلية .
- ب.** التطوير المستدام من خلال تحديث السياسات والخطط بشكل دوري بناءً على المتغيرات البيئية والاجتماعية .

أمثلة على الممارسات الجيدة

1. في المجال البيئي

- أ.** استخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الاحفوري .
- ب.** تحسين ادارة المخلفات واعادة التدوير .

2. في المجال الاجتماعي

- أ. دعم التعليم والصحة في المجتمعات المحلية .
- ب. توفير فرص عمل عادلة وشاملة للجميع .

8. أهمية هذه الآلية

- أ. تحقيق الاستدامة المؤسسية والحد من المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع .
- ب. تعزيز السمعة المؤسسية والظهور كجهة مسؤولة تلتزم بأعلى معايير الحوكمة .
- ت. تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية والجهات التنظيمية.
- ث. دعم الامتثال التنظيمي وضمان الالتزام بالقوانين والمعايير الوطنية والدولية .

اثنى عشر. المخاطر البيئية والاجتماعية

المخاطر البيئية والاجتماعية تشير الى التحديات المحتملة التي قد تؤثر على البيئة والمجتمع نتيجة الانشطة الاقتصادية او المؤسسية .
هذه المخاطر قد تكون مباشرة او غير مباشرة ومن المهم تحديدها وادارتها لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الآثار السلبية .

1. المخاطر البيئية

أ. التغير المناخي

- ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الكوارث الطبيعية مثل الاعاصير والفيضانات والزلازل.
- تأثيرات سلبية على الزراعة والمصادر الطبيعية .

ب. فقدان التنوع البيولوجي

- تدهور العوامل الطبيعية وانقراض الانواع الحيوانية والنباتية .
- تأثير مباشر على السلاسل الغذائية والتوازن البيئي .

ت. التلوث

- تلوث الهواء جراء الانبعاثات الصناعية ووسائل النقل تؤثر على صحة الانسان وجودة الهواء.
- تلوث التربة بسبب الاستخدام المفرط للمبيدات والاسمدة الكيميائية يؤدي الى تلوث التربة.

ث. استنزاف الموارد الطبيعية

- الافراط في استخدام المياه والمعدن والغابات بشكل يؤدي الى نقصها للأجيال القادمة .

ج. ادارة المخلفات

- تراكم النفايات الصلبة والخطرة دون معالجتها يؤثر على صحة الانسان والبيئة.

2. المخاطر الاجتماعية

تشمل المخاطر التي تؤثر على رفاهية الافراد والمجتمعات نتيجة الانشطة الاقتصادية او السياسات المؤسسية .

أ. التمييز الاجتماعي وعدم المساواة

- عدم توفير فرص متكافئة للعمل او التعليم لفئات معينة .
- التمييز على اساس الجنس والعرق والوضع الاجتماعي .

ب. الفقر والبطالة

- تأثير السياسات والانشطة على فرص العمل ومستويات الدخل .
- زيادة معدلات الفقر في المجتمعات المتأثرة .

ت. النزوح القسري والهجرة

- تهجير المجتمعات المحلية بسبب المشاريع الكبيرة مثل السدود أو المناجم .
- فقدان المجتمعات لوطنها الثقافي او التقليدي .

ث. الصحة والسلامة العامة

- تأثير الانشطة الصناعية أو الزراعية على الصحة العامة مثل (الامراض بسبب التلوث) .
- المخاطر المرتبطة بظروف العمل غير الآمنة .

ج. النزاعات المجتمعية

- نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية والمؤسسات بسبب توزيع غير عادل للموارد أو التأثيرات السلبية للمشاريع .

ح. ضعف المشاركة المجتمعية

- عدم اشراك اصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في صنع القرارات المؤثرة على حياتهم.

3. أهمية ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية

أ. تحقيق الاستدامة

- تقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمع لضمان الاستمرارية .

ب. تعزيز سمعة المصرف

- تحسين صورة المصرف ككيان مسؤول اجتماعياً وبيئياً .

ت. الامتثال التنظيمي

- ضمان الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالبيئة والمجتمع .

ث. تقليل التكاليف طويلة الأجل

- الحد من الغرامات أو التكاليف الناتجة عن المخاطر غير المدارة .

4. ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية تشكل جزءاً أساسياً من الحفاظ على استدامة الأعمال، حيث يتطلب هذا الجانب إعداد استراتيجيات للوقاية من المخاطر ومعالجتها.

أ. التقييم والتحديد

- اجراء تقييم شامل لتحديد المخاطر المحتملة وتأثيرها .
- استخدام ادوات مثل دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي .

ب. وضع الخطط والإجراءات الوقائية

- تطوير خطط الطوارئ لتجنب المخاطر أو تخفيف آثارها للتعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية والقدرة على التصدي للأزمات وتشمل خطط الطوارئ إعداد إجراءات محددة للتعامل مع الحوادث البيئية مثل الحرائق التي قد تؤثر على البيئة وتساهم هذه الخطط في الحفاظ على سلامة الموظفين والبيئة على حد سواء .

ت. التدقيق البيئي والاجتماعي:

- القيام بتدقيق دوري للتأكد من الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية وتقييم أداء المصرف ويتطلب التدقيق البيئي والاجتماعي إجراء فحوصات دورية لضمان الالتزام بسياسات المصرف واللوائح البيئية والاجتماعية المحلية والدولية ويجب أن يتم هذا التدقيق بانتظام لضمان أن المصرف يعمل وفق معايير الحوكمة، وأنه يتخذ التدابير اللازمة للتعامل مع أي انتهاكات.

ث. المتابعة والمراجعة

- مراقبة الاداء البيئي والاجتماعي باستمرار لضمان الامتثال .

ج. المشاركة مع أصحاب المصلحة

- اشراك المجتمعات المحلية والمنظمات البيئية في القرارات .
- تعزيز الحوار المفتوح مع الأطراف المتأثرة .

أمثلة على المخاطر البيئية والاجتماعية المؤسسية

قطاع الطاقة

- بيئياً : الانبعاثات الكربونية وتأثيرها على المناخ .
- اجتماعياً : النزاعات مع المجتمعات المحلية حول استخدام الاراضي.

قطاع الزراعة

- بيئياً : تلوث التربة والمياه بسبب المبيدات .
- اجتماعياً : تأثير عمليات الزراعة الكبيرة على صغار المزارعين .

قطاع الصناعة

- بيئياً : التلوث الصناعي للمياه والهواء .

- اجتماعيا: ظروف العمل غير الآمنة في المصانع .

5. حوكمة القضايا (الجوانب) المتعلقة بالمناخ

برزت قضايا المناخ كقضية أساسية في منظومة الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي وبلغت ذروتها في اتفاقية باريس لعام (2015) حيث وقعت العديد من الدول على التصدي لتحديات تغير المناخ والانبعاثات بهدف تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام (2050). وقد أصبحت حوكمة تغير المناخ واعداد التقارير عنه الآن موضوع تنظيم في العديد من البلدان، ويسعى المستثمرون للحصول على توضيح من المؤسسات بشأن إدارتها للمخاطر والفرص المرتبطة بشؤون تغير المناخ.

يجب على مجلس الإدارة وضع إطار عمل للحوكمة لضمان الإشراف على الجوانب المتعلقة بالمناخ والإدارة السليمة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ لضمان استدامة المصرف ومرونته.

يتضمن الإطار المعلومات الآتية:

1. تطوير واعتماد سياسة بشأن المناخ، تحدد بوضوح التزام المصرف ومجلس الإدارة بمعالجة الجوانب المتعلقة بالمناخ ويجب أن تكون متاحة على الموقع الإلكتروني للمصرف. ويتطلب من لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين الإشراف على الجوانب المتعلقة بالمناخ أو تشكيل لجنة فرعية تنبثق عنها لهذا الغرض.
2. تحديد المسؤوليات عن بعض الجوانب المتعلقة بالمناخ ضمن مسؤوليات لجنة المخاطر ولجنة التدقيق وبما يتلاءم مع المهام الخاصة بكل لجنة، ويتم التواصل مع لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة أو اللجنة الفرعية المنبثقة عنها بشأن المسائل ذات الصلة.
3. ضمان توافر المهارات الكافية لدى أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بتغير المناخ بما في ذلك التدريب والتطوير المنتظمين.
4. تطوير وتضمين الجوانب المتعلقة بالمناخ في سياسات المصرف وممارساته، ونظام الحوكمة الخاص بالمصرف، واجتماعات مجلس الإدارة المنتظمة، واستراتيجية المصرف ونموذج الأعمال والعمليات.
5. يجب أن تعتمد لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة السياسة الخاصة بالجوانب المتعلقة بالمناخ ويجب أن تتضمن كحد أدنى المعلومات الآتية:

- أ.** التزام المصرف ومجلس إدارته بالأهداف المتعلقة بالمناخ الرئيسية مع المقاييس المرتبطة بها .
- ب.** خارطة طريق لأنشطة المصرف فيما يتعلق بالمناخ لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام (2050) مع تحديد المراحل الأساسية لهذا الأمر.
- ت.** دمج المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في استراتيجية المصرف ونموذج الأعمال والخطط المالية والعمليات وفي عملية صنع القرارات في مجلس الإدارة، ويجب أن يشمل اجراءات التكيف مع الجوانب المتعلقة بالمناخ والتخفيف من اثاره على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ث.** دمج الجوانب المتعلقة بالمناخ في وثائق وأطر عمل المصرف حيثما كان ذلك مناسباً، على سبيل المثال لا الحصر (مدونة قواعد السلوك الوظيفي، السياسة الائتمانية، وسياسات إدارة المخاطر).
- ج.** دمج الجوانب المتعلقة بالمناخ في الهياكل والمسؤوليات الإدارية من خلال تعيين فريق عمل مسؤول عن الجوانب المتعلقة بالمناخ.
- ح.** العمليات المطلوبة من قبل الإدارة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والاستجابة لها، بما في ذلك تحليل السيناريوهات. تقدم الإدارة التنفيذية تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة بشأن الجوانب المتعلقة بالمناخ.

ثلاثة عشر . إعداد التقارير حول حوكمة القضايا (الجوانب) المتعلقة بالمناخ

- 1.** يجب على المصرف تقديم تقرير سنوي عن سياساته وعملياته المتعلقة بالمناخ والتقدم الحاصل مقابل الأهداف والمقاييس في التقرير السنوي أو في تقرير الاستدامة المنفصل.
- 2.** يجوز مراجعة التقرير من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل.
- 3.** يجوز أن تكون عملية المراجعة محددة لبعض الجوانب للسنوات الثلاثة الأولى من إعداد التقرير، وبعد ذلك يتطلب أن تكون عملية المراجعة شاملة ومقبولة.
- 4.** يجب أن تعد التقارير المتعلقة بالجوانب المناخية وفقاً لواحد أو أكثر من معايير إعداد التقارير المناخية المعترف بها دولياً والصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية التابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية (1) ISSB و (S2) ، أو معايير الأداء البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية، أو المعايير الطوعية الدولية لإعداد التقارير (GRI) ويجب تحديد المعايير المستخدمة كجزء من التقرير.

5. يجب أن يتضمن التقرير الخاص بالقضايا المناخية المعلومات الآتية:

- البيانات الخاصة بأحدث ثلاث سنوات والمرتبطة بهدف تحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام (2050) .
- إطار المعايير الدولية المعتمدة في التقرير. - سياسة المصرف المتعلقة بالمناخ والجوانب التي يتم التركيز عليها، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية.
- مناقشة عمليات المصرف لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وتحديد أولوياتها وإدارتها، ويجب أن يشمل ذلك مناقشة الأهمية النسبية للمخاطر.
- توضيح جوانب حوكمة المصرف المتعلقة بالمناخ واستراتيجيته والفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ والإنجازات المرتبطة بالمراحل الأساسية لخارطة الطريق نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية، بما في ذلك أي معلومات متعلقة بالمناخ مرتبطة بالمؤسسات التابعة للمصرف.

اعداد تقارير قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية من اختصاص :

أولا . لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة

1. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء، جميعهم أعضاء مستقلون غير تنفيذيين، وتضم اللجنة رئيس مجلس الإدارة.
2. يكون رئيس مجلس الإدارة هو رئيس لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة.

ومن مهام اللجنة

1. مراقبة والإشراف على الحفاظ على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بما في ذلك الشؤون المتعلقة بالمناخ، وكما يجوز للجنة تفويض لجنة فرعية بمراقبة الشؤون المتعلقة بالمناخ في المصرف والإشراف عليها.
2. التأكد من تطبيق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والوثائق ذات الصلة بالمناخ وتحديثها بانتظام.
3. إعداد تقرير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لإدراجه ضمن التقرير السنوي والتوصية به لمجلس الإدارة للموافقة عليه، وفي هذا الصدد تتولى اللجنة التنسيق مع لجنة التدقيق بشأن عملية إعداد التقارير، ويتعين على المدقق الخارجي تقديم تأكيد محدود بشأن تقرير ESG خلال السنوات الثلاثة الأولى، وبعد

ذلك يتعين على المدقق الخارجي تقديم تأكيد معقول بشأن تقرير ESG 7-6 المراجعة الدورية لهياكل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الفعالة بما في ذلك إنشاء لجان إضافية لمجلس الإدارة وحلها واقتراح أي تغييرات ليوافق عليها مجلس الإدارة.

4. التأكد من تطبيق المصرف وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سياسات وإجراءات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصرف وضمن الالتزام بمتطلبات استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن المصالح.

5. مراجعة وتعزيز متطلبات مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسة المصرف بشأن إدارة تضارب المصالح بانتظام.

6. ضمان إعداد تقارير المصرف والالتزام بمتطلبات بطاقة الأداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، بما في ذلك المستندات والوثائق التي تضمن الالتزام بالمصرف بها.

7. التأكد من امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والضوابط النافذة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

8. مراجعة خطط التدريب والتطوير السنوية للإدارة التنفيذية والموظفين على مستوى المصرف بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والمناخ وتقديم توصيات إلى الإدارة التنفيذية والموارد البشرية بشأن خطط التدريب هذه.

ثانياً . لجنة إدارة المخاطر

يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر، ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، ويجب أن تتألف لجنة المخاطر من خمسة أعضاء على الأقل، ويجب أن تشمل عضوية لجنة المخاطر رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، ولا يجوز أن يكون رئيس لجنة المخاطر رئيس مجلس الإدارة.

يجب على المجلس أن يضمن بأن جميع أعضاء اللجنة على دراية بالمخاطر وممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية الكبيرة والمعقدة، ويجب أن يكون لدى عضو واحد على الأقل من أعضاء اللجنة خبرة في تحديد وتقييم وإدارة التعرض للمخاطر في المؤسسات المصرفية الكبيرة والمعقدة، ويجب أن يكون أحد الأعضاء على معرفة جيدة بأنظمة إدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية (ESMS) لمعالجة هذه المخاطر، ويجب أن يكون لدى أعضاء اللجنة المعرفة الفنية اللازمة والفهم الكافي للخدمات المصرفية والمالية ليكونوا قادرين على القيام بمسؤوليات اللجنة.

ومن مهام اللجنة وصلاحياتها دون أي تقييد لدورها تتولى الإشراف والمراجعة على:

1. حوكمة المخاطر التي تؤثر على المصرف والمؤسسات التابعة له وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة عن أنشطتها، ويجب على لجنة المخاطر أن تدرج في رقابتها الاهتمام بمخاطر تقنية المعلومات ومخاطر الاستدامة، وخاصة المخاطر المالية الناشئة للمصرف عن تغير المناخ، وإدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية، ويجب على اللجنة التنسيق والتواصل بشكل وثيق مع لجان مجلس الإدارة الأخرى المسؤولة عن مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر تقنية المعلومات، وتكون لجنة المخاطر مسؤولة عن الإشراف على المخاطر والأنشطة المتعلقة بالمخاطر، بخلاف تلك التي تقع ضمن مسؤولية المجلس نفسه أو المفوضة تحديداً إلى لجنة أخرى تابعة لمجلس الإدارة.
2. تصميم وتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المصرف وفقاً لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة، ونهج نظام إدارة المخاطر على مستوى المصرف، ودمج نظام إدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية.
3. يجب على لجنة المخاطر التأكد من أن وظيفة إدارة المخاطر مناسبة لحجم وتعقيدات المصرف والتأكد من توفير الموارد الكافية لها. ويجب على اللجنة التأكد من قيام الإدارة بتضمين مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية في وثائق المخاطر الحالية وعمليات المصرف المتعلقة بمجالات مخاطر محددة (مثل نظام إدارة مخاطر الائتمان).
4. تحديد وتعريف درجة المخاطر المقبولة لدى المصرف ومراجعتها سنوياً، بما في ذلك مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية E&S، ومراقبة درجة المخاطر المقبولة والممكن تحملها على مستوى المصرف ومن ضمنها أنواع المخاطر المادية فيما يتعلق بثقافة وسلوكيات المخاطر، يجب على لجنة المخاطر أن تعمل على الآتي:

❖ مراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر وأي تقارير عن إطار عمل إدارة المخاطر للتأكد من استمراره في العمل بفعالية ضمن درجات المخاطر المقبولة والتي حددها مجلس الإدارة، والتوصية إلى المجلس بأي سياسات وتغييرات جوهرية على السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإطار إدارة المخاطر.

❖ التأكد من وجود شرح واضح لإدارة مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والمسؤولية عنها، إذ تعتبر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية جزءاً من نظام إدارة المخاطر على مستوى المصرف، ويجب توضيحها في وثيقة منفصلة تتعلق فقط بإدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية ويجب أن تشمل المخاطر المادية والانتقالية المتعلقة بالمناخ.

- ❖ يجب أن يطلب مجلس الإدارة من اللجنة تقديم إرشادات واضحة في تقييم المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية في عمليات المصرف ومنتجاته وخدماته ومعاملاته وبيئة العمل العامة.
- ❖ مراقبة ملف المخاطر الحالية والمستقبلية ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة بشأنه والتوصية باستراتيجية المخاطر لاعتمادها من قبل المجلس.
- ❖ مراقبة مصادر المخاطر الناشئة والضوابط واجراءات التخفيف من حدة المخاطر الموضوعة للتعامل مع تلك المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة بشأنها.
- ❖ مراجعة السياسة الائتمانية و ملف مخاطر الائتمان والتوصية بأي تغييرات المجلس الإدارة للموافقة عليها، كما تقوم لجنة المخاطر بمراقبة تنفيذ هذه السياسة المعتمدة، وإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك تأثير المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.
- ❖ الإشراف على أنظمة وعمليات المصرف لضمان إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، والتي يجب أن تشمل مراقبة واختبار تأثير المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

أربعة عشر . دور المرأة

يمثل دور المرأة أحد الاركان الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المجتمعات ويعتمد هذا الدور على مشاركتها الفعالة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . كما ان دورها محورياً في تحقيق التوازن بين المتطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة الى جانب تعزيز القيم الاجتماعية .

1. دور المرأة في حماية البيئة

أ. التوعية البيئية

- تلعب دورا كبيرا في نشر الوعي البيئي داخل الاسرة والمجتمع .
- تعليم الاجيال اهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة .

ب. ادارة الموارد

- ادارة الموارد المنزلية بشكل فعال مثل تقليل الهدر واعادة التدوير
- تبني ممارسات مستدامة في الانشطة اليومية كاستخدام المنتجات الصديقة للبيئة .

ت. المساهمة في المبادرات البيئية

- المشاركة في حملات التشجير والتنظيف ومشاريع الحفاظ على الطبيعة .
- دعم البرامج البيئية مثل استخدام الطاقة المتجددة والحد من التلوث .

ث. ريادة الاعمال الخضراء

- تبني مشاريع قائمة على المنتجات البيئية مثل الزراعة العضوية و انتاج السلع المستدامة.
- قيادة مبادرات تكنولوجية تعالج مشاكل التلوث البيئي .

2. دور المرأة في التنمية الاجتماعية

أ. تعزيز القيم الاخلاقية والاجتماعية

- تعد المرأة المربي الاساسي للأجيال وحجر الزاوية في بناء الاسرة من خلال دورها كأم ومربية وقائدة للأسرة حيث تغرس القيم الاخلاقية والاجتماعية في الاطفال ونقلها للأجيال القادمة .
- تشجيع العمل الجماعي والمسؤولية الاجتماعية .

ب. دعم الفئات المهمشة

- المشاركة في الأنشطة الخيرية ودعم المبادرات التي تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة.
- مساعدة النساء الاخريات في تحسين اوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية .

ت. التوعية بالصحة والتعليم

- تعزيز ثقافة الصحة العامة داخل الاسرة والمجتمع من خلال التوعية بالنظافة والتغذية.
- دعم التعليم وخاصة الفتيات في المجتمعات التي تعاني من نقص الفرص والتعليم يمكنها من اكتساب المعرفة والمهارات التي تتيح لها تحقيق استقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية وينعكس ذلك ايجابيا على اجيال المستقبل .

ث. تعزيز التماسك الاجتماعي

- تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات.
- دورها كقائدة في المبادرات المجتمعية يعزز الترابط والتعاون .

3. دور المرأة في تحقيق التوازن بين البيئة والمجتمع

أ. القيادة في التنمية المستدامة

- قيادة المشاريع التي تجمع بين تحسين الاوضاع الاجتماعية وحماية البيئة .
- تشجيع الاقتصاد الدائري الذي يهدف الى اعادة استخدام الموارد .

ب. التعليم البيئي والاجتماعي

- دمج المفاهيم البيئية والاجتماعية في التربية والتعليم مما يعزز الوعي بين الاجيال القادمة .
- المشاركة في تنظيم برامج تدريبية توعوية تركز على تأثير البيئة على صحة الانسان .

ت. المساهمة في السياسات العامة

- المشاركة في وضع سياسات تركز على القضايا البيئية والاجتماعية .
- الدعوة لتطبيق قوانين تحمي البيئة وتعزز العدالة الاجتماعية .

أمثلة عملية لدور المرأة

المرأة في البيئة والمجتمع تعد محركاً رئيسياً لحماية البيئة واستدامة الموارد ، وهي ركيزة اساسية في تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية وتعد صوتاً قوياً وفعالاً في تعزيز احترام حقوق الانسان سواء من خلال دورها كأم ، قائدة ، معلمة ، او ناشطة .

1. في البيئة

- قائدة مبادرة مجتمعية ومزارعة تعتمد اساليب زراعية مستدامة ووجودها في هذه المجالات يسهم بشكل كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخلق مجتمع مزدهر يحترم البيئة ويحافظ عليها .

2. في المجتمع

- تعزيز سيادة القانون والمشاركة في الانشطة التي تروج لاحترام القانون
- دعم حملات مناهضة للعنف والتمييز والوقوف ضد انتهاك حقوق الطفل
- تأسيس برامج لدعم تعليم الفتيات
- ادارة مركز صحي يقدم خدمات للنساء والاطفال .

تمكين المرأة

- دعم مشاركتها في القيادة وصناعة القرار في الأنشطة البيئية والاجتماعية يعزز من حماية الحقوق ويسهم في بناء مجتمعات قائمة على الكرامة الانسانية، وضمان المساواة في الفرص.
- تقديم برامج دعم وتدريب خاصة بالمرأة لتمكينها من المشاركة الفعالة في أنشطة الاستدامة.
- زيادة نسبة النساء في المناصب العليا: السعي لزيادة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا لضمان التوازن بين الجنسين كما تُعد هذه الخطوة استراتيجية مهمة لزيادة التنوع والاستفادة من وجهات نظر متعددة في اتخاذ القرارات.

خمسـة عشر . احترام حقوق الإنسان

حقوق الانسان تمثل مجموعة من الحقوق الاساسية التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع بغض النظر عن الجنس او العرق او الدين او اي عامل آخر ، ويشكل احترام حقوق الإنسان حجر الزاوية في سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية للمصرف إذ يؤكد هذا الجانب التزام المصرف بمعايير أخلاقية رفيعة تضمن حماية حقوق الموظفين والمجتمع.

1. مبادئ حقوق الانسان

- الكرامة الانسانية : احترام كرامة كل فرد هو اساس حقوق الانسان .
- المساواة وعدم التمييز : التزام بمنح جميع الافراد حقوقا متساوية دون اي تمييز .
- الحريـة : الحق في حرية التعبير والدين والتنقل والاختيار .

2. أهمية احترام حقوق الانسان

- استقرار المجتمع : المجتمعات التي تحترم حقوق الانسان تكون اكثر استقرارا وتقدما.
- ضمان العدالة : حماية الافراد من الظلم والتهميش والاضطهاد .
- تشجيع التنمية المستدامة: احترام حقوق الانسان يسهم في خلق بيئة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. التحديات المتعلقة بحقوق الانسان

- انتشار النزاعات المسلحة تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان .
- التمييز العرقي او الجنسي او الديني .
- ضعف انفاذ القوانين المتعلقة بحقوق الانسان في بعض الدول .
- استغلال العمال وظروف العمل غير الآمنة .

4. تعزيز حقوق الانسان

- التوعية : نشر الوعي بأهمية حقوق الانسان من خلال التعليم والاعلام .
- التشريعات : سن قوانين تضمن حماية حقوق الانسان ومحاسبة من ينتهكونها .
- التعاون الدولي : الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق الانسان .

سياسة حقوق الإنسان:

ينبغي على المصرف اعداد سياسة واضحة ومعلنة تعبر عن احترامها لحقوق الإنسان وتتضمن التزاماً وعدم التمييز والمساواة بين جميع الأفراد ويتم نشر هذه السياسة في دليل الموظف، وتعد جزءاً أساسياً من التدريب التوجيهي للموظفين الجدد وعلى المجلس :

- أ. مصادقة هذه السياسة واعتمادها ويلتزم المصرف بتطبيقها
- ب. اعتماد آلية لمراقبة ورصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان قد تحدث داخل المصرف يتضمن ذلك وضع آلية للإبلاغ عن الانتهاكات وتحديد الإجراءات التي تُتخذ للتحقيق ومعالجة القضايا المتعلقة بها بسرعة وحزم.
- ت. التدريب والتثقيف: يتم تنفيذ برامج تدريبية لتوعية الموظفين بأهمية احترام حقوق الإنسان، وتشمل هذه البرامج تعليم الموظفين كيفية تجنب السلوكيات التي قد تنتهك حقوق الآخرين وكيفية التعامل مع التنوع بطريقة تعزز التفاهم والاحترام.

1. أهداف سياسة حقوق الانسان

- أ. حماية وتعزيز حقوق الانسان الاساسية في جميع الانشطة المؤسسية .
- ب. منع اي انتهاك لحقوق الانسان وضمان المساواة والكرامة للجميع .
- ت. دعم القيم العالمية المتعلقة بالحريات والعدالة .

2. المبادئ الأساسية

- أ. الالتزام :** الامتثال للقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .
- ب. عدم التمييز :** ضمان المساواة بين الافراد بغض النظر عن العرق او الدين او الجنس او الوضع الاجتماعي .
- ت. المسائلة :** محاسبة المخالفين لأي انتهاك لحقوق الانسان .

3. الاجراءات

- أ.** اعتماد سياسات تمنع العمل القسري او عمالة الاطفال .
- ب.** توفير آليات لتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان ومعالجتها بشفافية .
- ت.** التدريب المستمر للموظفين حول قضايا حقوق الانسان واهميتها .
- ث.** تعزيز حرية التعبير واحترام الحقوق الثقافية والاجتماعية للأفراد .

4. أهمية هذه السياسة

- أ. تحقيق التنمية المستدامة**
 - ضمان توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة واحترام حقوق الانسان.
- ب. تقليل المخاطر**
 - الحد من النزاعات المجتمعية والبيئية والتأثيرات السلبية على السمعة المؤسسية .
- ت. تعزيز الثقة**
 - بناء علاقات ايجابية مع المجتمعات المحلية واصحاب المصلحة.
- ث. الامتثال التنظيمي**
 - الالتزام بالقوانين والمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة .